



# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

20% نموًا بترسية المناقصات للشركات المدرجة بـ 740 مليون دينار في النصف الأول

## ضغوط على نشاط الشركات.. والمشروعات الحكومية طوق النجاة

مناقصات بلغت قيمتها 48 مليون دينار تشكل نحو 6,5% من الإجمالي.

● شركة نطق الكويت حلت ثالثة بطرح 5 عقود قيمتها 38 مليون دينار تشكل 5,1% من الإجمالي، ويلاحظ أن هناك تراجعاً ملحوظاً في عدد وقيم المناقصات المطروحة من الشركة الكبرى في الكويت.

● انخفضت العقود الخارجية بشكل حاد، حيث اقتضرت مدة الستة أشهر الأولى من 2017 على مناقصة واحدة فقط فازت بها شركة المجموعة المشتركة بقيمة 3,8 ملايين دينار.

● كشفت الإحصائية عن أن المشاريع الإنشائية جاءت في الصدارة، من خلال 10 عقود بقيمة بلغت نحو 519 مليون دينار تشكل 70% من الإجمالي.

● حلت المناقصات الخدمية في المرتبة الثانية بـ 106 ملايين دينار تشكل 14% من إجمالي قيمة العقود.

● بلغت قيمة المناقصات النفطية 72 مليون دينار تمثل 10% لتحل في المرتبة الثالثة من حيث القيمة.

● حلت المناقصات الكهربائية في المرتبة الرابعة، إذ بلغت قيمتها 26 مليون دينار تشكل 3,5% من الإجمالي.

● جاءت المناقصات اللوجستية في المرتبة الخامسة بقيمة بلغت 12 مليون دينار بنسبة 1,6%.

● حلت المناقصات الزراعية في المرتبة السادسة بقيمة 6,6 ملايين دينار، تشكل 0,9%.

● في المرتبة السابعة والأخيرة جاءت المناقصات التعليمية بقيمة 2,1 مليون دينار تشكل 0,3% من إجمالي القيمة.



المنوعات: شريف حمدي

331 مليون دينار تشكل 45% من إجمالي قيمة العقود. حلت شركة الامتياز للاستثمار في المرتبة الثانية بفوزها بـ 7 عقود بقيمة 109 ملايين دينار تشكل 14,5% من الإجمالي.

● تلتها في المرتبة الثالثة «المجموعة المشتركة» بـ 7 عقود بقيمة 104 ملايين دينار تشكل 14%.

● جاءت وزارة الأشغال العامة في الصدارة على مستوى الجهات التي طرحت مناقصات في النصف الأول من العام الحالي، وذلك من خلال طرح 9 مناقصات بلغت قيمتها 563 مليون دينار تشكل 76% من القيمة الإجمالية.

● حلت شركة البترول الوطنية في المرتبة الثانية، وذلك من خلال طرح 6 مناقصات بقيمة بلغت نحو 12 مليون دينار بنسبة 1,6%.

التي تظهرها الإحصائية: ● 14 شركة كويتية مدرجة وتابعة لها فازت بالعقود البالغ عددها 37 عقداً، وذلك مقارنة مع 16 شركة فازت بـ 44 عقداً في النصف الأول من 2016.

● تصدرت شركة جيران القابضة من حيث القيمة إثر فوزها بعقدين في قطاع الإنشاءات، وبلغت قيمتهما

تراجع أسعار النفط بالسوق العالمي بنسبة 10% بنهاية الربع الثاني مقارنة بالأول من ناحية، ووجود عقود استثنائية ضخمة، منها على سبيل المثال عقد بقيمة 329 مليون دينار لشركة جيران القابضة مع وزارة الأشغال عبارة عن مناقصة لبناء مجمع الوزارات بالجهداء، وفيما يلي أبرز النتائج

المدرجة بالبورصة. رصدت «وحدة الأبحاث الاقتصادية بريدة الأبناء» في إحصائية لها أن الربع الثاني من العام الحالي شهد تراجعاً كبيراً على مستوى القيمة مقارنة بالربع الأول بنسبة بلغت 33,5%، حيث بلغت القيمة 139 مليون دينار انخفاضاً من 604 ملايين دينار بالربع الأول، وذلك بسبب

335% انخفاضاً في الربع الثاني لتراجع سعر النفط ووجود عقود ضخمة في الربع الأول

شريف حمدي

لم يبق لنشاط الأعمال في الكويت على وجه الخصوص والمنطقة عموماً في ظل تراجع أسعار النفط والعوامل الجيوسياسية المحيطة إلا طوق نجاة واحد وهو الانفاق الحكومي الاستثماري على مشروعات البنية التحتية وخطط التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل وهو ما انعكس إيجاباً على حجم العقود والشروعات التي تستفيد منها الشركات في مختلف القطاعات ولا سيما الإنشاءات والمقاولات خاصة في ظل ركود السوق العقاري وكذلك أسواق المال والبورصة والتي كانت تساعد المدخرين على تحقيق أرباح تتحول إلى قوة شرائية بالسوق العقاري والمنتجات الترفيهية.

حفظت قيمة المناقصات والعقود التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتابعة لها خلال النصف الأول من العام 2017، ارتفاعاً بنسبة 20% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، حيث بلغت قيمة العقود في الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي نحو 740 مليون دينار، فيما بلغت في الفترة ذاتها من العام الماضي نحو 615 مليون دينار وترجع تلك الزيادة في ظل زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي على الرغم من العجز في الموازنة العامة للدولة إلا أن إصرار الحكومة على الاستمرار في المشروعات التنموية من أجل تنشيط الاقتصاد صب في صالح نشاط أكبر للشركات المستفيدة من تلك المناقصات والعقود ومنها الشركات

«جيران» فازت بعقدين بقيمة 331 مليون دينار تشكل 45% من الإجمالي «الأشغال» طرحت مناقصات بـ 563 مليون دينار.. وتراجع ملحوظ في عقود «نفط الكويت»

الإنشائية استأثرت بـ 70% من القيمة.. وحجم العقود الخدمية أكبر من «النفطية»

الإنشائية استأثرت بـ 70% من القيمة.. وحجم العقود الخدمية أكبر من «النفطية»

الإنشائية استأثرت بـ 70% من القيمة.. وحجم العقود الخدمية أكبر من «النفطية»

## «الجمعية الاقتصادية»: قلقون على الاحتياطي العام

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

ارتفعت هذه الحصص إلى حوالي 40% كما في نهاية عام 2016 من حوالي 35% في نهاية 2010، وتحتل الكويت المرتبة الثانية في دول الخليج بعد السعودية، وعلى الرغم من أن نمو الأصول الإسلامية يجري في جميع أنحاء دول مجلس التعاون، فإن تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية متوافقة بشكل كامل مع الشريعة الإسلامية يعزز النمو في الكويت.

وقالت الوكالة أنها تتوقع أن يتجاوز نمو الائتمان لدى البنوك الإسلامية نظيره لدى البنوك التقليدية، على الرغم من الاعتدال العام لنمو الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض أسعار النفط.

وقالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

ارتفعت هذه الحصص إلى حوالي 40% كما في نهاية عام 2016 من حوالي 35% في نهاية 2010، وتحتل الكويت المرتبة الثانية في دول الخليج بعد السعودية، وعلى الرغم من أن نمو الأصول الإسلامية يجري في جميع أنحاء دول مجلس التعاون، فإن تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية متوافقة بشكل كامل مع الشريعة الإسلامية يعزز النمو في الكويت.

وقالت الوكالة أنها تتوقع أن يتجاوز نمو الائتمان لدى البنوك الإسلامية نظيره لدى البنوك التقليدية، على الرغم من الاعتدال العام لنمو الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض أسعار النفط.

وقالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

## ستبلغ أصوله 85 مليار دولار «موديز»: اندماج «بيتك» و«الأهلي المتحد» سيخلق سادس أكبر بنك خليجي



مبكرة من التقييم، مع استمرار إجراءات التحليل المالي، وإذا ما نجح المصرفان في التوصل إلى اتفاق، فستتطلب الصفقة الحصول على موافقات من السلطات المختصة والمساهمين المعنيين في المصرفين قبل بدء عملية الاندماج.

من جانب آخر، قالت الوكالة أن الصفقة إذا نجحت فسيكون من شأنها توسيع نطاق العمليات المصرفية لـ «بيتك» التي تتركز بشكل رئيسي في الكويت وتضم عمليات مصرفية صغيرة نسبياً في ماليزيا والبحرين، وبالإضافة إلى البحرين، فإن البنك الأهلي المتحد يمتلك شركات فرعية رئيسية في كل من المملكة المتحدة والكويت والعراق ومصر، بالإضافة إلى شركة زيمية في سلطنة عمان، ومن شأن هذا الدمج أن يخلق وفورات نتيجة تناقص متوسط التكلفة وتحفظ حجم المصرف الجديد وتعاظم فرص الائتمان لدى بنك «بيتك» و«الأهلي المتحد».

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني في تقرير أصدرته أمس أن بيت التمويل الكويتي (بيتك) المصنف عند مستوى A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، أعلن في وقت سابق، أنه يدرس الاندماج مع البنك الأهلي المتحد ومقره البحرين. ولكن على الرغم من أن عملية الدمج ستشكل تحديات كبيرة للتكامل بسبب قواعد أصول البنوك المشتتة جغرافياً، إلا أنها ستكون إيجابية بالنسبة لبيت التمويل الكويتي. ومن شأن عملية الدمج أن تعزز وتنوع أعمال «بيتك» وتدعم ربحيتها وجودة الائتمان بشكل عام، وتقدم فوائد وفورات نتيجة تناقص متوسط التكلفة المحتمل بفضل زيادة حجم المصرف الجديد وتعاظم فرص الائتمان لدى بنك «بيتك» و«الأهلي المتحد».

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

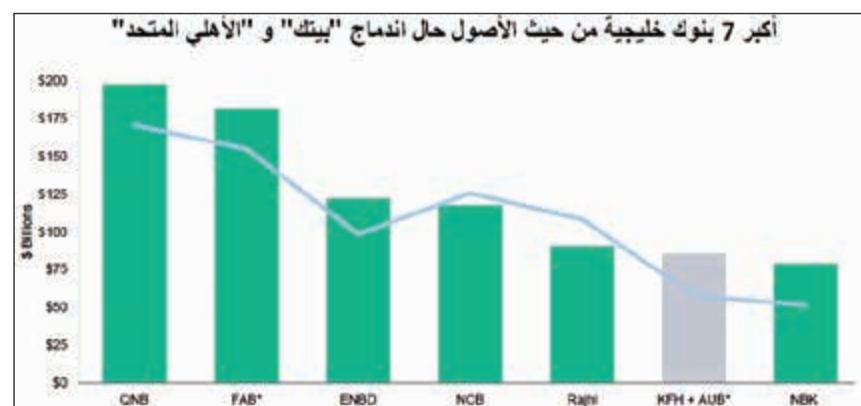
الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي

الاندماج مازال في مرحلة مبكرة من التقييم مع استمرار إجراءات التحليل المالي



أكبر 7 بنوك خليجية من حيث الأصول حل اندماج «بيتك» و«الأهلي المتحد»

## دعوى قضائية بأمركا تطالب «أجيليتي» بـ 19 مليون دينار

المدي ابلغ «أجيليتي» أن موكله ينوي التراجع عن ادعائه الخاص بزيادة تكلفة العقود بقيمة 12 مليون دينار، مما يخفض قيمة مطالباته إلى 7,5 ملايين دينار.

وأشارت «أجيليتي» إلى أنه لا صلة للدعوى بالنزاع المتعلق بعقد المورد الرئيسي الذي تمت تسويته بشكل كامل في مايو 2017. وتابعت الشركة أن إجراءات إعلان الدعوى غير صحيحة، ولا أساس جدياً لإدعاءات «ميرل»، علماً بأن الحكومة الأميركية رفضت المشاركة في الدعوى. وكانت «أجيليتي» أعلنت نهاية مايو الماضي، عن نوصها إلى تسوية شاملة للقضايا المتعلقة بعقود الحكومة الأميركية لتوريد المواد الغذائية التي كانت طرفاً فيها بين عامي 2003 و2010، مقابل 95 مليون دولار.

قالت شركة أجيليتي للمخازن العمومية، إنها تسلمت إخطاراً بدعوى مقامة ضدها أمام المحكمة الجزئية الأميركية في المقاطعة المركزية في كاليفورنيا. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن الدعوى أقامها الموظف السابق في «أجيليتي»، جون لي ميلر، وفق الإجراءات السرية استناداً إلى قانون الادعاءات الخاطئة الأميركي. وبحسب البيان يزعم ميلر في الدعوى أن «أجيليتي» خالفت القانون، من خلال استخدامها لنظام محاسبي خاطئ لحساب قيمة التكاليف غير المباشرة، ما أدى إلى زيادة التكلفة على الحكومة الأميركية في 3 عقود حكومية سابقة بقيمة إجمالية تقريبة 19 مليون دينار.

وأوضحت الشركة في البيان أن محاميها

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

المطروحة للاكتتاب وقدرها 36,16 مليون سهم. وبحسب بيانات الشركة المتاحة على موقع البورصة، يمتلك غازي النفيسي 6,735% من أسهم المجموعة، فيما تبلغ حصة صندوق المركز للطاقة 8,94%، وتمتلك الأهلية للتأمين نحو 6,76% من أسهم المجموعة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم فتح باب الاكتتاب في زيادة رأسمال الشركة يوم 18 مايو الماضي وحتى 7 يونيو 2017، علماً بأن سعر الاكتتاب بقيمة أسية 100 فلس للسهم الواحد بالإضافة إلى علاوة إصدار بقيمة 200 فلس.

قالت المجموعة البترولية المستقلة إن نائب رئيس مجلس الإدارة، غازي فهد النفيسي، قام بشراء نحو 3,75 ملايين سهم من أسهم المجموعة، وذلك في بيان للشركة على موقع البورصة أمس.

وأوضحت الشركة أن عملية الشراء تمت على سعر 300 فلس للسهم الواحد بقيمة إجمالية تقدر بنحو 1,13 مليون دينار وذلك ضمن عملية الاكتتاب لزيادة رأسمال الشركة إلى 18,84 مليون دينار بزيادة تقدر بنحو 3,62 ملايين دينار، حيث تم الاكتتاب في كامل الأسهم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي لها أمس، إنها تتحفظ على حجم السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 3 الماضية، والتي بلغت 28,57 مليار دينار. وأعبرت عن قلقها على الاحتياطي العام للكويت حال استمرار التوسع في تلك السحوبات، والاستمرار في تيرة الإنفاق الحالية.

وطالبت الجمعية في بيانها الحكومة بالشفافية وتوضيح مكونات تلك السحوبات للرأي العام، كما طالبت مجلس الأمة بممارسة دوره والوقوف على ما تم ممارسته بتلك السحوبات ووضع الضوابط والقيود على عدم